

مجلس الوزراء يعين شادي كرم ممثلاً للبنان لدى الصندوق الائتماني للدول المانحة

سليمان: الجيش يحظى بالدعم وينفذ القرار السياسي للدولة



(الداخلي ونهر)

سليمان مترشداً لمجلس الوزراء في بعيدا

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يرسم إلى زيادة مساهمة لبنان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومشروع مرسوم يرسم إلى تنظيم أمانة سر مجلس القضاء الأعلى.

وعين مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في بعيدا برئاسة الرئيس ميشال سليمان وحضور رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء الدكتور شادي كرم ممثلاً للحكومة اللبنانية في اجتماعات الصندوق الائتماني المتعدّد للمانحين، على أن يضع بالتنسيق مع وزارة المالية الاقتراحات المتعلقة بأليات عمل الصندوق ويقدمها إلى رئاسة مجلس الوزراء لعرضها على المجلس وفقاً للاحكام القانونية المرعية الاجراء.

وفي بداية الجلسة أشار سليمان إلى تزامن الاستحقاقات مع بداية عمل الحكومة، ولا سيما منها المعيشية والمطلبية، لافتاً إلى أن المجلس النيابي ينعقد ويشروع مشيراً إلى أن هناك أصواتاً ترتفع ولم تصلنا المشاريع بعد في نرى إذا كان بعض المطالب محق أو يستحق إعادة الدرس.

وقال: إن الدساتير والقوانين تعطي دائماً مهلا ومجالاً لإعادة النظر فيها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مواقع أخرى في القضاء والإدارة حيث يكون هناك مجال لإعادة النظر بها. وفي موضوع سلسلة الرتب والرواتب أوضح سليمان: «أن الأمر

دقيق جداً لأنه يتعلق بموازنة الدولة ولقمة وحياة كل مواطن وليس فقط الموظف، وأبدي أمه في إحقاق التوازن بين الانخاف والتقديمات والإيرادات».

ولفت إلى أن التعيينات التي أقرها مجلس الوزراء تركت ارتياحاً كبيراً وأعطلت أملاً لدى المؤسسات ولدى الناس أيضاً، خصوصاً أنها تمت وفق آلية وجاءت بدون فعل إيجابية كثيرة من الموظفين والمواطنين. ودعا سليمان الوزراء إلى تقديم

القرارات المناسبة في هذا الشأن. وتناول الشأن الأمني مشيراً إلى متابعة الخطة الأمنية بصفتها مسؤولة عن الوضع الأمني، مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين، لافتاً إلى أصوات شاذة صدرت أمس، مؤكداً أن الجيش يحظى بالدعم، وهو ينفذ القرار السياسي للدولة اللبنانية وغير منازح على الإطلاق إلى جهات والنفقات الصلبة في أن يصار إلى متابعة الاجتماعات ودراسة هذين الموضوعين بسرعة كي يتم اتخاذ

الاسماء المختارة وفق الآلية إلى مجلس الوزراء، وإخضاع لآلية المذكورة من لم يتم إخضاعه إلى الآلية ليتم التعيين بما يوحي بالجدية، داعياً الوزراء إلى الانتهاء إلى دور المستشارين في تجاوز الموظفين، ولا سيما الكبار منهم وهذا أمر يسير، إلى وضع الوزارات والإدرات. وأبدي أمه في ملخي النفط والنفقات الصلبة في أن يصار إلى متابعة الاجتماعات ودراسة هذين الموضوعين بسرعة كي يتم اتخاذ

ونسؤه الرئيس سليمان بتوقيف صاحب معمل الأضواء المتكبر، لافتاً إلى أن هذا الأمر يعطي المواطن الثقة بدولته، وكذلك الأمر فإن تخفيض تعرفه المكالمات الخلوية أمر مريح للناس.

سلام

وتحدث الرئيس سلام، فأشار إلى أن الارتياح الذي تركه تنفيذ الخطة الأمنية وإجراء التعيينات الأخيرة قد شجع بعض الفئات على أن تتقدم بمطالبها للحكومة، وهي محل اهتمام.

ثم عرض الخطوات التي تمت في موضوع النفط والغاز، لافتاً إلى النقاش الدائر في المجلس النيابي حول سلطة الرواتب والأجور وحول سيل تمويلها.

وزير الإعلام

وفي حوار مع الصحافيين أشار وزير الإعلام رمزي جريج إلى «أن جلسة استعقد الأسبوع المقبل، وعلى الأرجح يوم الجمعة بعد جلسات المجلس النيابي، لكنه لم يحدد مكان انعقادها في قصر بعيدا أو السراي الحكومي».

لقاء سليمان و سلام

وسبق الجلسة لقاء بين رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء جرى خلاله عرض الأوضاع العامة.



خلال مسيرة المستاجرين في الحرما رفضاً لقانون الإجراءات الجديد (تمّوز)

واضرب الحقوق بحجة عدم القدرة على تأمين الإيرادات». كما نفد الأساتذة المتقاعدون في الجامعة اللبنانية تحركاً عند مفرق قصر بعيدا للمطالبة بتبنيهم.

الزحف إلى بيروت

وأعلن المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في لبنان «أنه بناء للتفويض المعطى للنقابة من الجمعيات العمومية، وبناء على دعوة هيئة التنسيق النقابية، يعلن الإضراب اليوم في المدارس الخاصة». ودعا المجلس في بيان «المعلمين في الخاص إلى الزحف إلى بيروت التي للاعتصام أمام المجلس النيابي الساعة 11:00 لأن سلسلة الرتب والرواتب في خطر».

الكاثوليكية مفتوحة

في المقابل، أشار الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار إلى أن أبواب دارسنا مفتوحة اليوم أمام الطلاب التزاماً بالقانون، مشدداً على توجيه اتحاد المؤسسات التربوية بضرورة اللقاء بين لجان الأساتذة وإدارات المدارس للحوار. وحذرت لجان الأهالي في المدارس الكاثوليكية في لبنان من «أن إقرار السلسلة بالشكل المطروح سيؤدي حتماً إلى إغلاق أبواب العديد من المدارس الخاصة، وبالتالي انحسار مستوى التعليم وصرف العديد من المعلمين. وأعلنت في مؤتمر صحفي قرارها التحرك تحت شعار «لا لإفقال المدارس الخاصة»، وهذت أن استمرار الإضرابات قد يؤدي إلى التوقف عن دفع الأقساط.

التمويل مسؤولية الدولة

وطالب الاتحاد العمالي العام للجان المشتركة والمجلس النيابي بحسم قضية سلسلة الرتب والرواتب من دون التذرع بموضوع التمويل، فالسلسلة مطلب محق لموظفي الدولة في الإمارات العامة، كما أن التمويل مسؤولية الدولة ولا رابط بين الحق وإفائه. والحكومة تعرف مكانن الهدر ولا حاجة للتذكير بالسياسات بين الوزراء حول السرقات الموصوفة وصولاً إلى النظام الضريبي الجائر الذي يعفي الأغنياء والمطالبيين بالأموال القانون الخاص بالمديرية العامة للدفاع المدني الموجود بين أيدي النواب والذي ينبغي إقراره في أول جلسة يعقدها اليوم وتبنيته متطوعي الدفاع المدني».

المتبقية فأقرت المادة 12 المتعلقة

بأرباح البيوعات العقارية. وأعلن مكاري بعد الجلسة، أن جلسات اللجان مستمرة حتى الوصول إلى نتيجة في شأن الضريبة على القيمة المضافة لا يزال معلماً. وتضمن مكاري في هيئة التنسيق النقابية عدم التصعيد. وأعلن وزير التربية الياس بوصعب أن المطالب محقة، لكن أن تمويل السلسلة مشكلة. وكشف أن خيار تشكيل لجنة وزارية نيابية وارجدا. وقد عقدت، قبل الاجتماع، خلوة ضمت مكاري والنائب ابراهيم كتعان ووزير المالية علي حسن خليل.

«التنسيق» تدعو للإضراب

في المقابل، دعت هيئة التنسيق النقابية إلى الإضراب العام والشامل اليوم وغداً، وإلى اعتصام مركزي كبير أمام مجلس النواب أثناء انعقاد الجلسة عند الساعة 11:00 من قبل ظهر اليوم. واعتبرت الهيئة بعد اجتماعها «أن اللجان النيابية مصرة عن سابق تصور وتصميم على ربط السلسلة بالإيرادات بالبرادات خلفاً للدستور والواقع»، والغاية لافتة إلى أن حاكم مصرف لبنان والهيئات الاقتصادية يعملون على

جنبلاط: لمعالجة جذرية للفساد

بدل التلّهي بالمزايدات الإعلامية

استغرب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط «كيف تدور وتدور النقاشات حول السبيل الأمثل لتمويل سلسلة الرتب والرواتب التي هي مطلب محق للعمالين في القطاع العام، لكن من دون أن تقارب هذه النقاشات عرق المشكلة الأساسية في الوضع القائم، والذي ترهّل بشكل غير مسبوق بفعل الهدر والفساد الذي يطال معظم المرافق العامة، ويسبب غياب أي خطط أو برامج إصلاحية لانتشال الإدارة اللبنانية من واقعها المزري والانتقال بها نحو العصرية والحداثة».

وقال جنبلاط في موقفه الأسبوعي لجريدة «الأنباء» الإلكترونية: «بدل أن تتلّهي الأطراف السياسية بحفلات المزايدات الإعلامية، فلننكب جميعاً على دراسة عميقة لمعالجة جذرية لمشاكل الفساد المترامية عوض تحميل الطبقات العاملة نتائج أي انهيار اقتصادي أو مالي، يمكن أن يحصل في حال مقارنة هذه المسألة باعتبارية واستنسابية».

ولفت إلى «أن كل النقاشات لا تقارب مكانن الهدر الأساسية، وفي طليعتها الجمارك، وتحديدًا في المرفأ والمطار، حيث تبين مقارنة سريعة بين أرقام عامي 2009 و2014، التفاوت الرهيب والمريب المحقق في الواردات على الرغم من تضاعف الحركة والاستيراد عبر هذين المرفقين. ورأى جنبلاط «أن النقاشات كتفتي بالإشارة إلى فرض رسوم على الاملاك البحرية، وتتغاضى نهائياً عن التفكير في إصدار قانون متكامل لمف الاملاك البحرية، يتضمن في ما يتضمن تخريم المعدين على الاملاك العامة البحرية، وهي تقدر بمئات آلاف الأمتار».

وأضاف: «بدل أن تتلّهي الأطراف السياسية بحفلات المزايدات الإعلامية، فلننكب جميعاً على دراسة عميقة لمعالجة جذرية لمشاكل الفساد المترامية عوض تحميل الطبقات العاملة نتائج أي انهيار اقتصادي أو مالي، يمكن أن يحصل في حال مقارنة هذه المسألة باعتبارية واستنسابية».

السعودية تفتح باب المساومة مع عون!

■ هتاف دهام

فهو يعتبر أنه يطبق سياسة النأي بالنفس، وهو موقف سرعان ما تفهّمه فريق 8 آذار وكان موضع ترحيب من فريق 14 آذار، إذ اعتبر هذا الفريق أن بأسيل يلتمز بسياسة الحكومة بحسب ما كشف أول من أمس الوزير نهاد المشنوق، أكثر من الوزير عدنان منصور الموجود في موقع سياسي مغاير عن الوزير العوني، وخلفيته التمثيلية مختلفة أيضاً. ولما كان ترشيح العماد عون، الذي لا يعتبر صدامياً، يحظى بترحيب أميركي الرابعة، فإن المملكة العربية السعودية التي أعلنت «أن انتخابه عون قد يكون جزءاً من النجاح والحل إذا تمّ انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، رغم أنه لا يقل سوءاً عن غيره»، فتحت جدياً باب المساومة أمام العماد عون، بعدما حاولت عبر زيارة السفير السعودي علي عوض عسييري، تلمس إمكان المساومة التي تقوم على انتخاب العماد عون رئيساً مقابل رجوع تيار المستقبل إلى السلطة، وعدم فتح الماضي المالي، ونجحت. إلا أن ذلك لا يكفي، فموافق السعودية من لبنان وسورية وحزب الله لا تتشجع، لذا عليها أن تبرهن عن حسن النيات والأفعال.

العماد عون الذي أثبت في أكثر من محطة أنه لا يساوم على الثوابت، لن يحقق لو أصبح رئيساً للجمهورية ما يتفهمه الدول الإقليمية والدولية من نزع سلاح حزب الله، فهو يعتبر أن خيار المقاومة ضرورة وخارج المناقشة. وسيركز جهده على فتح حوار داخلي مع حزب الله يشارك فيه الجميع، لا سيما تيار المستقبل حول الاستراتيجية الدفاعية. يدرك تيار المستقبل وفق «الوطني الحر» أن مصطلحه تكمن في انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، فمن شأن ذلك أن يعيد الرئيس سعد الحريري إلى السراي الحكومية من الباب الكبير، بعدما أسقطت حكومته من الرابعة.

أكدت التجارب أن «الوطني الحر» قادر على إجراء المصالحات الوطنية، لا سيما بين حزب الله و«التيار الأزرق»، فلما استشعر تيار المستقبل أنه بدأ يفترق في مستتقع البؤر الأمنية في طرابلس، رضخ لمان كان يطالب به حزب الله منذ سنوات من خطة أمنية، استغل «الوطني الحر» الظرف المستجّد (التقاء المصالح بين المستقبل وحزب الله) ولعب الدور لإرضاج الطبخة وتقريب وجهات النظر وما سيستتبع ذلك من لقاءات قد يساهم هذا التيار في انقاعها.

لعب العماد عون وفق «الوطني الحر» دور الإطفائي للحريق السني- الشيعي الذي لو اندلع فسيلتهم الجميع، والمسايرة في بعض المحطات لإنقاذ البلد من أزمات معدة له مسبقاً لا تعتبر عمل جبان، بل هو عمل يرقى إلى مستوى البطولة. في نظر العونيين، من حق جنرال الرابعة أن يكون فحامة الرئيس «حتى يصير عنا جمهورياً»، فهو لا يهادن ولا يساوم، بل يعتمد في هذه الفترة سياسة التهدئة وتجنب الاستفزازات. إنه رجل المرحلة لإيجاد الحلول السياسية. لن يتراجع عن مكافحة الفساد. لن يتراجع عما ورد في كتاب «الإبراء المستحيل»، ولن يسحب اقتراح محاكمة الجرائم المالية، إلا أنه لن يتكلم في هذه المواضيع رهاً.

التغيير والإصلاح: لا حل للسلسلة إلا بإقرار الإصلاحات المقترحة



الان عون متحدداً بعد اجتماع الكتل

أكد تكتل التغيير والإصلاح «أن إقرار سلسلة الرتب والرواتب مطلب محق لكل موظفي قطاعات الدولة»، لافتاً إلى أن مشكلة تأمين التمويل لتلك السلسلة لا تقع على الموظفين إنما تقع على الدولة اللبنانية وعلى مؤسساتها.

وأشار التكتل في البيان الذي تلاه النائب آلان عون بعد الاجتماع الأسبوعي في الرابعة برئاسة العماد ميشال عون إلى «أن هذا الأمر لا يجوز، ولا يمكن أن تحصل الأمور بهذا الشكل، ولذلك قمنا بمقاربة علمية جدا في كل جلسات اللجنة الفرعية التي ضمت كل الكتل النيابية، وقد جاء المشروع من الحكومة، فتم تصويبه وإصلاحه قدر الإمكان، وبالتالي قدم لمشروع متكامل بحيث يتضمن جميع الحقوق... وأعدت في هذا البحث الجاري في مجلس النواب في ما يخص السلسلة لن يتوصل إلى أي نتيجة إذا لم يتم إقرار الإصلاحات المقترحة في تقرير اللجنة الفرعية».

ولفت إلى «أن التغيير والإصلاح أبدي تحفظاً على زيادة TVA»، على جميع السلع من دون استثناء، لأننا نعتبر أنها ستطال الطبقات الوسطى والفقيرة التي ستكون أكثر من يتأثر بها، ولذلك ليست الحل الأكثر عدالة لتمويل السلسلة، لأنه بهذه الطريقة، ما سيتم دفعه للمواطن، سيعود ليصبح منه من جديد على أنه ضريبة على القيمة المضافة»، مشيراً إلى «أن التكتل شجع على زيادة TVA»، على بعض السلع التي تعتبر من الكماليات، وهذا الأمر مطروح من بين مقترحات اللجنة الفرعية». وأكد «ضرورة أن يستكمل البحث في هذا الموضوع الجديدة لكي ننهي النقاش حول الإيرادات ونقر أيضاً الإصلاحات».

وإذ لفت إلى أن التكتل سيسشارك «في الجلسة التشريعية المقررة اليوم لإقرار قانون الدفاع المدني، تحدث النائب عون عن قانون الإجراءات، وقال: «لقد تم إقرار هذا القانون، فمشكلة الإجراءات مزمنة ومعقدة. طرحت أفكاراً عدة لحل هذه الأزمة، ومنها صندوق دعم للمستاجرين ذوي الدخل المحدود، إلا أن المستاجرين

القطان وعبد الرزاق زارا الحص



زار رئيس جمعية «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطان ورئيس «حركة الإصلاح» والوحدة الشيخ ماهر عبدالرزاق الرئيس سليم الحص في مكتبه. وبعد اللقاء، أكد القطان أن «الرئيس الحص ضمير لبنان الحي وأنه من الحرصين على وحدة لبنان، خصوصاً في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان». ورخّب بالقطة الأمنية في طرابلس والبقاع، مطالبا بـ«رئيس جمهورية جديد يحفظ لبنان بقوته المتعلمة بالشعب والجيش والمقاومة».